الجملـــة فـــي تـصـــور غيـــر النحـويـين

سلمان القضاة

أستاذ مشارك / قسم اللغة العربية / جامعة اليرموك

إربد - الأردن

ملخص

تناول الجملة عدد وافر من العلماء، في ميدان علم المنطق، وعلم أصول الفقه، وعلم البلاغة، كل من وجهة نظره، وفي نطاق تخصصه. وهذا البحث يتتبع جهود المناطقة في هذا المجال منذ أرسطو مركزاً على جهود المناطقة العرب والمسلمين، ويثني بعرض جهود علماء أصول الفقه، ويختم بعرض جهود علماء البلاغة، مرجئاً عرض جهود النحويين الكثيرة، لأنها تستحق أن يخصص لها بحث مستقل.

ABSTRACT

The sentence has been a subject of analysis by many Logicians, Theologians and Rhetoricians. Each of them studied it from the point of view determined by his own ideology and orientation.

This paper traces the efforts of Logicians since Aristotle, and concentrates on the efforts of Muslim Theologians. It concludes with demonstrating the effots of Arab Rhetorisians in this regard.

The efforts of grammarians on this subjects is so vast that makes it more proper to deal with the subject in another paper.

الجملـــة في تصـورّ غيـر النحوييـــن

تمهيـد:

حينما تكون مسألة من المسائل قد بحثت في ميادين علوم عدة، فإنه يكون من الممتع ومن المفيد في آن ، تتبع هذه المسألة في ميادينها المتعددة، سعياً إلى تحقيق نظرة الشمول.

والجملة مسألة تناولتها علوم عدة، كل بحسب مناط اهتمامه، وخصوصية موضوعه، وحاجة ذلك الاهتمام، وتلك الخصوصية إلى مستوى معيّن من التناول. والمكان الطبيعي لبحث الجملة هو علم النحو، قديمه وحديثه. ولكننا نجد مشاركة مفيدة لعلماء المنطق والفلسفة في لمس هذه المسألة. بما يلزم المنطقي أو الفيلسوف، ونجد مشاركة مؤثرة لعلماء أصول الفقه، بما يلزم الفقيه أو الأصولي، ونجد مشاركة غنية لعلماء البلاغة، بما يلزم البلاغيّ أو البيانيّ. وقد بلغت هذه المشاركات الجادة عند غير النحويين حداً يمكننا من القول: إن هناك نحواً منطقياً، ونحواً دلالياً، ونحواً بيانياً.

وهذا البحث معنيّ بتتبع هذه المسألة في التراث الإنساني عند المناطقة، والأصوليين، والبلاغيين، في مسألة الجملة قديماً وحديثاً، مرجئاً الجهود النحويّة إلى بحث مستقل، يعرض لجهود النحويين قدمائهم، ومعاصريهم، ومحدثيهم.

أولاً: الجملة عند المناطقة:

لا أحسب الولوج في عالم المنطق والمناطقة -في مسألة الجملة- مستغرباً؛ ذلك أن المسائل المتعلقة بعلم النحو قد لقيت نصيباً وافراً من اهتمام المناطقة لما تشكّله هذه المسائل من مداخل مهمّـة إلى الأساسيات التي يتكفل بدراستها علم المنطق. وغني عن البيان أنّ المنطق لا يتناول بالدرس كل المسائل التي يتناولها النحاة، بل يقتصر منها على ماله ربط بمجال اهتمام المنطقي. وهو، بعد هذا، يمتاز عن علم النحو في الكيفية التي يتناول بها المسائل التي قد تبدو أقرب صلة بهذا الأخير.

ومسألة العلاقة بين العلمين كانت واضحة منذ القدم، فها هو ذا أبو حيّان التوحيدي ينقل لنا عن أبي سليمان المنطقي قوله: " **النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي. وجلُّ نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض. وجلّ نظر النحوي في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق وا لجواهـر** ...." (١).

وتلك هي كلمات الفارابي لا تزال ملءَ أسماعنا: " **وهذه الصناعة -ويعني بها صناعة المنطق- تناسب صناعة النحو؛ ذلك أنّ نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ. فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات**" (٢).

والحديث عن " الجملة عند المناطقة " يقودنا، بالضرورة، إلى الحديث عن "الجملة عند أرسطو"؛ ذلك أنه " **قد صحَّ بشهادة أهل التواريخ والقدما أنّ أول من دوَّن علم المنطق: أرسطو**" (٣)، ثم إنَّ المناطقة الذين تَلَواْ أرسطو بقوا، في معظم الأحيان، يدورون في فلكه، ويقتفون آثاره. مما يدل على عظيم أثر الرجل في هذا العلم.

لكن هذه الحقيقة نفسها قد تشكّل عقبة أمام بحثنا هذا؛ لأنَّ معظم ما يهمنا من آراء، قد أورده أرسطو في كتاب العبارة (كتاب باري أرميناس) من منطقه، وهذا الكتاب "هو من حيث صحة نسبته إلى أرسطو مشكوك فيه إلى حد كبير" ... (٤).

وقد حاول الدكتور بدوي أن يحل هذه المشكلة فقال: "**سواء أكان كتاب العبارة صحيح النسبة إلى أرسطو أو (كذا) لم يكن كذلك، فإنه مما لاشك فيه أن الأقوال الواردة فيه أرسطية صرفة**" (٥). ويوضح ما يذهب إليه فيقول: " **فلا بد من واحد من اثنين: إما أن يكون المؤلف هو أرسطو أو أحد المشائيين المتتلمذين عليه مباشرة**" (٦).

لكنه يبقى على الدكتور بدوي أن يوضح لنا سر تفاؤله الكبير بأنَّ أقوال الكتاب " أرسطية صرفة "، مادام أنه من المحتمل أن يكون الكتاب لأحد التلامذة. وهل من الضروري أن تكون آراء التلميذ مطابقة تماماً لآراء أستاذه؟!.

وعلى أية حال، فالمشكلة إنما تتبدى أمامنا لو كنا بصدد الحديث عن "الجملة عند أرسطو". أما ونحن لا نريد إلا الحديث عن الجملة عند المناطقة بعامة، فلن يكون من الأهمية بمكان أن يكون كتاب العبارة لأرسطو أو لغيره من المناطقة. ومن هنا فسوف يتغاضى هذا البحث عن المشكلة، ليس استصغاراً لها في حد ذاتها، بل استبعاداً لأهميتها في نطاقه.

أنـواع الألفاظ عند المناطقـة:

اتخذ المناطقة الحديث عن الألفاظ المفردة وأنواعها مدخلاً لهم إلى دراسة الجملة، فذكروا أنَّ اللفظة المفردة إما أن تكون اسـماً أو فعلاً (أي كلمةً بتعبيرهم) أو حرفاً (أي أداة بحسب اصطلاحهم) وأرسطو لم يذكر في كتاب العبارة (٧) للَفظة المفردة سوى نوعين هما الاسم والكلمة، مهملاً ذكر الأداة. وقد عُـلِّل هذا من جانب كل من الفارابي وابن رشد بأنه إرجاء

لذكرها إلى كتابي الشعر والخطابة (٨). وفي هذين يجد المرء بعض جوانب الحديث عنها، كالحديث عن قسمتها إلى مصوتة ونصف مصوتة وصامتة في كتاب الشعر (٩)، والحديث عن أدوات الربط والإتيان بها وفق الترتيب الطبيعي في كتاب الخطابة (١٠).

والإرجاء إلى كتابي الشعر والخطابة يبدو أنه لم يعجب ابن سينا، فهو –وبعد أن ذكر أنَّ الأدوات نواقص الدلالات– قد قال: "**وجميع هذه إما دوال على لانسبة غير معينة ك(في) و (على)، وإما على نسبة غير معينة ك(غير) و (لا). فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه، ولا تلتفت إلى ما يقولون. فمن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والكلمة ويترك الأداة وما يشاكلهما (كذا)**". (١١)

وقسة الألفاظ المفردة إلى أسماء وأفعال وحروف وإن بدت مماثلة لقسمتها في الدرس النحوي العربي فإنَّ هذه المماثلة ظاهرية إلى حد كبير؛ ذلك أنَّ المتتبِّع لجزئيات القسمة المنطقية سرعان ما يكتشف ابتعادها عن جزئيات القسمة النحوية، فالمناطقة يرون أنَّ الاسم منه المحصَّل ومنه غير المحصَّل وكذلك الحال في الفعل (الكلمة)، وقد لاحظ ابن رشد أنَّ "هذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب كما كان الاسم غير المحصَّل غير موجود". (١٢)

وقد ذكر أرسطو في تعريف الفعل أنه: "**ليس واحد من أجزائه يدل على انفراده ...** " (١٣)، وهذا ما جعل ابن سينا يقول: " **وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلاً هو كلمة، فإنَّ قولهم أمشي ويمشي**(١٤) **فعل عندهم، وليس كلمة مطلقة؛ وذلك لأن الهمزة دلَّت على موضوع خاص وكذلك التاء**"(١٥).

وإذا تابعنا ابن سينا في رأيه فإنَّ لنا أن ننكر كونَ الفعل الماضي والفعل المضارع الذي يراد به الاستقبال "كلمتين"؛ لأنَّ أرسطو قد خص الكلمة بالدلالة على الزمان الحاضر، فقال: "... **وعلى هذا المثال قولنا "صَحَّ" الذي يدل به على زمان المضي، أو "يصح" الذي يدل به على الزمان المستأنف ليس بكلمة، لكن تصريف من تصاريف الكلمة. والفرق بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان الذي حوله.**" (١٦).

إن هذه المفارقات لتكشف ، في حقيقتها، عن الاختلاف الموجود بين اللغة العربية التي بني عليها النحو العربي واللغة اليونانية التي أقيمت النظريات المنطقية على أسس منها، وهو الاختلاف الذي يبدو أنه قد جعل شارحي أرسطو من المناطقة والفلاسفة العرب والمسلمين في موقف محيِّر. هذا أمر، والأمر الآخر أن أرسطو يتحدث عن الألفاظ اليونانية في نطاق نظرية الموجودات الفلسفية عنده، بينما يتحدث العلماء العرب عن الألفاظ العربية في لغة العرب.

والرأي السائد في مسألة تقسيم الكلمة بل في مسألة نشأة النحو العربي كلّه، رأي يتّسم بالحماسة للُغتنا القوميّة، لغة القرآن الكريم، وهو رأي جديد بالاحترام. لكننا إذا أمعنّا النظر وجدنا أنه لم يكن هنالك ما يمنع من تأثر نحاة العربية منذ نشأة النحو بما كان قد نقله السريان إلى لغتهم عن اليونانية، فالسريانيّة شقيقة العربية أولاً، وجارتها في العراق، موطن نشأة النحو العربي ثانياً، فضلاً عن عن جهود السريان اللغويّة في أواسط القرن الخامس قبل الميلاد [١٧].

فإذا أضفنا إلى إمكانية قيام السريانيّة بدور الوسيط بين الفكر اليوناني، من فلسفة ومنطق، وبين الفكر العربي الاسلامي، وبخاصة اللغوي، أمكن افتراض حدوث تناص عقلي أو فكري بين منطق اليونان وفلسفتهم وبين فكر النحاة العرب، أي بين نظرية الموجودات عند أفلاطون، وفكرة التقسيم الثلاثي للكلمة عند نحاة العربيّة. فأفلاطون يقسّم الموجودات قسمين هما: ذوات وأحداث، ثم يضيف شيئاً ثالثاً يسمّيه الرابطة، لأنه يدل على العلاقةالتي تربط الذات بالحدث[١٨].

والرابطة عند الزَجّاجي هي الحرف، إذْ قال: "سُميّ القسم الثالث حرفاً لأنه حدٌّ ما بين هذين القسمين، ورباط لهما، والحرف حد الشيء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف إلى ماهو متصل بها"[١٩].

والزَجّاجي هنا يقترب كثيراً من أقوال أفلاطون في الرابطة التي تربط الذات بالحدث[٢٠]، ولكن الرابطة عند أرسطو صوت خالٍ من المعنى[٢١]، وهذا يغاير ما قرره نحاة العربية من أن الحرف له معنى، وليس خالياً منه كما قرر أرسطو.

ولقد استقر التقسيم الثلاثي منذ القرن الرابع، بما يقوّي الظن بتأثر هذا التقسيم بمنهج أفلاطون وأرسطو القائم على منهج التصوّر العقلي للموجودات، ثم على الألفاظ باليونانية وليس بالعربيّة.

إنّ هذا التقسيم الثلاثي للكلمة، الذي يبدو متأثراً إلى حدٍّ كبير بتقسيم الإغريق للموجودات، ثم للألفاظ بلغتهم الاغريقيّة وليس العربيّة، جعل نحاة العربيّة يميلون إلى التعميم، وبخاصة في قسم الاسم، إذ أدرجوا فيه عدداً من أنواع الاسم، مما جعلهم يطيلون الكلام في علامات الاسم، كي يتسع هذا القسم لكل أنـواع الاسم.

وهذا لا يعني أن نحاة العربية لم يدركوا الفروق بين تلك الأنواع من الاسم، فلقد أدركوها وفصلوا القول فيها، وكذلك الحال في قسم الفعل وقسم الحرف.

هذا التعميم أدى في النهاية إلى إيجاد ما يدعى بالتقسيم الوصفي للكلمة، الذي يعتمد على الشكل والمضمون، فخلصوا التقسيم التراثي للكلمة من سمة التعميم، فجاءت الكلمة

عندهم سبعة أقسام هي: الاسم، والصفة (الاسم المشتق)، والفعل، والضمير، والخالفة (اسم الفعل)، والظرف، والأداة(٢٢).

فالاسم ما دلّ على ذات أو معنى مثل محمد، عيسى ، الحلم، الصبر. والصفة ما دلّت على ذات متّصفة بصفة ما مثل: عالم، مؤمن. والفعل ما دلّ على حدث مقترن بزمان، بغض النظر عن كون الدلالة الزمنية دلالة صرفيّة تعيّنها الصيغة أو البنية الصرفيّة، أونحويّة يعينها السياق بما يحويه من قرائن لفظيّة أو معنويّة أو حاليّة. والضمير هو ضمير الاسم، فهو اسم من ناحية دلالته على ذات، ولكنّه نوع خاص من الاسم لأنه بنى على حالة معينة. والخالفة هي فعل من حيث الدلالة، ولكن هذا الفعل له شكل معيّن بني عليه، كما أن الظرف اسم للزمان أو المكان من حيث دلالته، ولكنه قد يأتي ليكون مجرّد وعاء زمني أو مكاني يستوعب الحدث، والأداة قد تكون حرفاً من حروف المعاني كحروف النفي مثلاً، وقد تكون فعلاً كالأفعال الناسخة، وقد تكون اسماً كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، لذا فقد كانت كلمة (أداة) مصطلحاً ناجحاً يتسع لجميع الأدوات، حروفاً كانت أم أفعالاً أم أسماء.

لكنّ هذا التقسيم الوصفي أيضاً، يمكن أن يقال فيه إنه متأثر بشيء من التراث الإنساني في القديم والحديث ؛ فأرسطو جعل المقولة تتألف من الأجزاء الثمانيّة التاليّة: الحرف الهجائي، المقطع، الرباط، الأداة، الاسم، الفعل، التصريف، القول(٢٣)، وعالم النحو السكندري ثراكس جعل الكلمة ثمانيّة أقسام هي: (٢٤)

The Article, The Participle, The Noun, The Verb, The Conjunction, The Adverb, The Proposition, The Pronoun

الجملة وأقسامها في نظر المناطقة:

عرّف أرسطو الجملة، معبّراً عنها "بالقول" فقال: "**وأما القول فهو لفظ دال، الواحد من أجزائه قد يدل على انفراده على طريق أنه لفظة لا على طريق أنه إيجاب. وأعني بذلك أن قولي " إنسان" مثلاً قد يدل على شيء، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أضيف إليه شيء آخر ...** " (٢٥).

وهكذا يكون "القول" عند أرسطو لفظتين أو أكثر، ينتج من الربط بينها إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه. ويُلاحظ هنا أنّ أرسطو لم يحفل بتقسيم القول إلى تام وغير تام، معتمداً على وضوح ذلك.(٢٦)

وعاد أرسطو، بعد ذلك إلى القول، فقسمه إلى جازم وغير جازم، قائلاً: "**وليس كل قول بجازم، وإنما الجازم القول الذي وجد فيه الصدق أو الكذب، وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها، ومثال ذلك: الدعاء، فإنه قول ما، لكنه ليس بصادق ولا كاذب. فأما سائر الأقاويل غير ماقصدنا له منها فنحن تاركوها، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطب أو الشعر. وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر**"(٢٧).

يفهم من قول أرسطو أمران:

الأول: أن القول الجازم هو الجملة التامة التي تحتمل الصدق والكذب، وهي التي سُمِّيَت: الحكم أو القضية(٢٨)، وهي "الجملة الخبرية" كما تعبّر عنها علوم العربيــة.

والثاني: أنَّ المناطقة يقرّون بوجود ما يُسمّى: "الجمل الإنشائية"، ومثّل لها أرسطو بالدعاء، ولكن حيث إنها لا تحتمل الصدق والكذب لم يعرها المناطقة الكثير من اهتمامهم؛ ولذا قال قطب الدين الرازي في شرحه للرسالة الشمسيّة: "**وقولُه: يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، فصلٌ يخرج الأقوال الناقصة والإنشاءات كلها من الأمر والنهي والاستفهام وغيرها**".(٢٩)

والمناطقة يقسّمون القضايا إلى حملية وشرطية، فـ "**القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، وهي حملية إن انحلت بطرفيها إلى مفردين كقولك: زيد عالم، زيد ليس بعالم، وشرطية إن لم تنحلّ**" (٣٠).

و " **الشرطيّة إما متصلة، وهي التي حكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، وليس إن كان هذا إنساناً فهو جماد، وإما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معاً أو في أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، وليس إما أن يكون هذا الانسان حيواناً أو أسود**". (٣١)

وأرسطو، في كتاب العبارة، لم يُعْنَ بهذه القسمة أصلاً، بل صبَّ كل اهتمامه على القضايا الحملية وحدها. قال الفارابي: " **... فهو -يعني أرسطو- ليس ينظر في تأليف الشرطي في هذا الكتاب أصلاً، وينظر فيه في كتاب القياس نظراً يسيراً. وقد نظر فيه أصحاب الرواق وأفروسيبس وغيره من الرواقيين نظراً مستقصى وأفرطوا فيه واستقصوا أمر القياسات الشرطية وكذلك ثاوفرسطس وأوذيمس بعد أرسطوطاليس**"(٣٢). وهذا ما جعل بعض المناطقة يزعمون بأنَّ لأرسطو نظرية مفصلة في القضايا الشرطية لم تصل إلى أيديهم. وهو الزعم الذي دفعه أبو البركات البغدادي في "المعتبر"(٣٣).

كانت تلكم الأقسام الرئيسة للقضايا في نظر المناطقة. وهم، بعد ذلك، يقسمون القضايا باعتبارات مختلفة: فباعتبار الكيف هناك القضايا السالبة والقضايا الموجبة، وباعتبار الكم هناك القضايا الشخصية والجزئية والكلية والطبيعية والمهملة، وباعتبار صدق الحكم على الأفراد هناك القضايا الحقيقية والخارجية والذهنية .... وهكذا تتوالى التقسيمات حتى تصل أصناف القضايا الثنائية المتقابلة إلى ألف وثمانين قضية في نظر الفارابي.(٣٤) وهي تقسيمات لاتهم هذا البحث من قريب أو بعيد مادام أنها مبنية على الأقسام الأساسية للقضايا، التي تقدَّم الحديث عنها.

الجملة الشرطيَّة عند المناطقة قضية مركَّبة:

القضية الشرطية تتركب من قضيتين حمليتين أو أكثر، والمهم في هذا المقام هو أن يُبحث في تركيب القضية الحملية، وهذه ذكر المناطقة أنها تتركب من ثلاثة أجزاء رئيسة هي:

أ - **الموضوع: وهو المحكوم عليه.**

ب- **المحمول: وهو المحكوم بــه .**

جـ- **الرابطة: وهي إما زمانية أو غير زمانيّـة** (٣٥).

وقد وقع المناطقة العرب والمسلمون في مشكلة حينما لاحظوا أنَّ الرابطة تكون موجودة دائماً في بعض اللغات، و "**أما لغة العرب فربما حُذفت الرابطة فيها اتكالاً على شعور الذهن بمعناها وربما ذُكرت**"(٣٦)، وحينما لاحظوا أنه بخصوص الرابطة غير الزمانية: "**ليس في لسان العرب لفظ يدلُّ على هذا النحو من الرباط، وهو موجود في سائر الألسنة**"(٣٧).

وترتَّب على غياب الرابطة أحياناً أن يُشكِل التفريق بين القضية السالبة المحصلة المحمول والقضية الموجبة المعدولة المحمول، فالأولى كقولنا: "**ليس زيد عادلاً**"، والثانية كقولنا: "**زيد غير عادل**". ولو كانت الرابطة موجودة لكان مكان وجودها هو الذي يحدد نوع القضية.(٣٨)

مثل هذه المشكلة الناشئة عن طبيعة اللغة العربية كان حرياً بأن يستهض همم المناطقة العرب والمسلمين لجعلهم يسلكون، في دراستهم المنطقية، طريقاً غير الذي سلكه المعلّم الأول، طريقاً يتناسب مع المعطيات اللغوية العربية التي كانت واضحة تحت أنظارهم. خاصة أنَّ المنطق، في طبيعته، لم يكن ليمنعهم عن مراعاة خصائص لغتهم؛ إذ إنَّ "**المنطق فيما يعطي من قوانين الألفاظ إنما يعطي قوانين تشترك فيها ألفاظ الأمم ويأخذها من حيث هي مشتركة، ولا ينظر في شيء مما يخص ألفاظ أمة ما، بل يوصي أن يؤخذ ما يُحتاج إليه في ذلك عن أهل العلم بذلك اللسان**"(٣٩). ولو أنهم فعلوا ذلك لكان حقاً لنا أن نفخر بالصبغة "العربية"

لكتاباتهم المنطقية. ولكننا وجدناهم، بدلاً من ذلك، يقسرون اللغة العربية لتوافق الآراء الغريبة عنها، فابن رشد مثلاً يقول في ذيل عبارته المتقدمة التي نفى فيها وجود ألفاظ عربية دالة على الرابطة غير الزمانية: "**وأقرب الألفاظ شبهاً بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ "هو" في مثل قولنا: زيد هو حيوان، أو "موجود" في مثل قولنا: زيد موجود حيواناً.**" (٤٠) وهل، يا ترى، تتمكن ألفاظ مثل "هو" و "موجود" من الدلالة على كل المعاني التي يـراد، منطقياً، للرابطـة أن تدل عليها: كأن تدل حيناً على حلول محمول في موضوع، وحيناً على نسـبة فرد إلى فئة، وحيناً على تلازم محمول مع محمول آخر؟. ولو بقي هذا التأثـر بالمنطق اليوناني في مجـال المنطق العربي لكان الأمر مقبولاً، ولكننا بدأنا في القرون المتأخرة نلمس تأثراً بالمنطق اليوناني في آراء نحـاة العربية، وابتـعاداً تدريجيّاً عن نحو الأوائل من روّاد علم النحو العربي، مما يجعل الحاجة ماسـة للعودة إلى نحو سيبويه وشيوخه(٤١).

ثانياً: الجملة عند علماء أصول الفقه:

حديث علماء أصول الفقه عن الجملة وما يرتبط بها لايخرج عن نطاق دائرة اهتمامهم البالغ بالعربية وعلومها، الاهتمام الذي وصل إلى درجة جعلتهم يعدّون علم العربية مادة يستمد منها علم الأصول. قال الآمدي: "**وأما ما منه استمداده فعلم الكلام والعربية والأحكام الشرعية ... وأما علم العربية فلتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغةً، من جهة الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والحذف و الإضمار والمنطوق والمفهوم والاقتضاء والإشارة والتنبيه والإيماء وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية**".(٤٢)

عبارة الآمدي هذه تبيّن الغاية التي كان الأصوليون يقصدونها في جهودهم المتعلقة باللغة، والتي لم تكن سوى "معرفة دلالات الأدلة اللفظية" بغية التوصّل، بعد ذلك، إلى استنباط الحكم الشرعي من مصادره المقررة شرعاً. وبتعبير آخر فإن "كل ما يهدف إليه الأصوليون من وراء بحوثهم اللغوية هو أن تفي تلك اللغة بمقتضى ما يتجدد من أحداث في الحياة الإنسانية حتى يقول الدين فيها كلمته"(٤٣) لكن هذا لا يعني أنَّ الأصوليين لم يبحثوا من القضايا اللغوية إلاّ ما يقودهم نحو غايتهم، فكثيراً ما يلمح القارئ في كتبهم مباحث لا ربط لها بغايتهم، كنقاشهم الطويل في ماهية اللغة، أصطلاح هي أم توقيف؟، فإن كانت اصطلاحاً فما هو الموضوع؟، ثم ما المعاني الموضوع لها؟، وأمثال هذه المباحث غير المثمرة شيئاً.(٤٤)

الأصوليـون والجملـة:

لم يحصر الأصوليون "الكلام" فيما كان مفيداً، بل رأوا أنَّ الكلام قد يكون مفيداً وقد لايكون كذلك، قال ابن قدامة المقدسي: "**الكلام هو الأصوات المسموعة والحروف المؤلفة، وهو ينقسم إلى مفيد وغير مفيد**".(٤٥) وذهب كثيرون منهم -مخالفين في ذلك العرف النحوي- إلى كون الكلمة الواحدة كلاماً. قال الشوكاني: "**وقد خصص النحاة الكلام بما تضمّن كلمتين بالاسناد، وذهب كثير من أهل الأصول إلى أن الكلمة الواحدة تسمى كلاماً**" (٤٦).

أما الجملة فلا يشترط فيها أن تكون مفيدة في نظرهم؛ ذلك أنَّ "سر تسميتها جملة ليست فائدتها التامة، بل مدلولها التركيبي، بحيث يكون لكلماتها المفردة معناها المعجمي الخاص، ولهيئتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات. ولا شك في أن هذا المعنى التركيبي الزائد يحصل من تركيب يحسن السكوت عليه كهيئة (القطار قادم) كما يحصل من تركيب لايحسن السكوت عليه كهيئة (القطار القادم)، فإن في كل منهما معنى زائداً على معنى القطار ومعنى القدوم هو: نسبة القدوم إلى القطار وربطه به، إلاّ أنّ هذا المعنى في الهيئة الأولى تام وفي الثانية ناقص".(٤٧)

من هنا شرع الأصوليون في بحث معمَّق، محاولين وضع أيديهم على الفارق الدلالي بين الجملتين التامة والناقصة، وستأتي الإشارة إلى هذا فيما يلي، عندما يكون الحديث عن الناحية الدلالية.

ونَظَر الأصوليون إلى التقسيم النحوي المعروف للجمل إلى اسمية وفعلية موافقين عليه إجمالاً، وإن كان بعضهم قد أضاف "الجملة المزدوجة" إلى القسمين، وهي الجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة فعلية كقولنا: "البدر طلع" (٤٨). ولا يخفى أنَّ إضافة هذا القسم إنما هي إضافة شكلية، فصاحب هذا الرأي موافق على رأي البصريين القائل باسمية مثل هذه الجملة، غاية الأمر أنه لما كان الخبر جملة فعلية فإنَّ هذا قد استدعى أن يُسمّى التركيب: جملة مزدوجة. وأما الجملة الشرطية فيبدو أنَّ بعضهم قد عدّها قسيمةً للجملتين الاسمية والفعلية، فجعل الجمل على ثلاثة أقسام، وهذا مايظهر من قول أبي حامد الغزالي في "المنخول": "**والكلام المفهم جملة مركبة من مبتدأ و خبر كقولك: زيد منطلق، أو فعل وفاعل كقولك : قام زيد، أو شرط وجزاء كقولك: إن جئتني أكرمتك**".(٤٩)

وفي المقابل هناك من لم يعدّ الجملة الشرطية قسماً مستقلاً برأسه، بل عدّها مركَّبة من جملتين. ومن هؤلاء فخر الدين الرازي الذي قال: "**وأما الكلام فهو الجملة المفيدة** (٥٠)، وهي:

إما الجملة الاسمية كقولنا: زيد قائم، أو الفعلية كقولنا: قام زيد، وإما مركب من جملتين وهي الشرطية كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"(٥١).

ونَظَر الأصوليون، أيضاً، إلى التقسيم المشهور للجمل إلى خبرية وإنشائية فلم يخالفوه، إلاّ فيما يرتبط بالتقسيم الشكلي أحياناً كما يبدو ذلك من قول الغزالي: "**الفصل الثالث في أقسام الكلام: والمختار فيه أنه خمسة:**

طلب: وهو متناول للأمر والنهي والدعاء.

وخبر واستخبار وتنبيه: وهو ما يشير إلى النداء.

وتردد: وهو متناول للتمني والترجي وأنواعه". (٥٢)

نحو الدلالـة عند الأصوليين:

لا يملك الباحث -مهما توخّى الحياد والموضوعية العلمية- أن يحبس نفسه عن الامتلاء فخراً وإعجاباً بما كتبه الأصوليون من مباحث حينما يتأمل من خلالها عمق الجهد المبذول في محاولة التوصّل إلى أغوار الدلالات وكنهها. فقد تناول الأصوليون بالبحث مسائل ربما تناولها علماء آخرون كالنحاة والبلاغيين، لكن منهجهم في الناحية الدلالية كان متميزاً حقاً ، الأمر الذي دعا بعض الباحثين إلى تسمية البحث النحوي لدى علماء أصول الفقه: "نحو الدلالـة" (٥٣).

إنه لمن الإجحاف بحق جهود علمائنا في هذا المجال أن نتناولها ههنا من غير تروٍّ ولا تفصيل، ولكن لامحيص عن الإشارة السريعة -على حسب ما تحتمله طاقة هذا البحث ويقتضيه منهجه- إلى أهم عطاءاتهم، تاركين التفصيلات للكتابات الموسّعة: فلقد ذكروا -بتأثير واضح من المنطق- أنّ: "**دلالـة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه وهي المطابقة والتضمن والالتزام، فإنّ لفظ البيت يدل على معنى البيت بطريقة المطابقة ، ويدل على السقف وحده بطريقة التضمن لأن البيت يتضمن السقف لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان، وكما يدل لفظ الفرس على الجسم إذ لافرس إلا وهو جسم، وأما طريق الالتزام فهو كدلالة لفظ السقف على الحائط فإنه غير موضوع للحائط وضع لفظ الحائط للحائط حتى يكون مطابقاً ولا هو متضمن إذ ليس الحائط جزءاً من السقف كما كان السقف جزءاً من نفس البيت وكما كان الحائط جزءاً من نفس البيت لكنه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لاينفك السقف عنه...** " (٥٤)

ولكنهم زادوا على ما أخذوه عن المناطقة أنّ الدلالة حينئذ قد تكون بنحوٍ يقطع بالمراد فيكون الكلام "نصاً" في المراد، وقد تكون بحيث يظهر المعنى مع احتمال الخلاف فيكون

الكلام "ظاهراً في المراد، وقد يتردد المعنى بين جهتين من غير ترجيح فيكون "مجمـلاً " (٥٥) وتحدثـوا عن اشتمال اللغة على الحقيقة والمجاز(٥٦)، وهو مبحث أقرب إلى طبيعة مباحث علم البيان، لكن بصمات الأصوليين بقيت واضحة عليه، فلم يكتفوا بذكر أصناف المجاز في اللغة، بل ذكروا -إلى جانب ذلك- أنَّ الحقيقة نفسها إما أن تكون لغوية وإما أن تكون عرفية عامة وإما أن تكون عرفية خاصة (وتسمى اصطلاحية أيضاً) وإما أن تكون حقيقة شرعية(٥٧): وفصَّلوا الحديث في ذكر أحكام الحقيقة والمجاز وعلامات كل منهما والمباحث المشتركة بينهما ... وما أشبه ذلك من موضوعات(٥٨).

أشرتُ فيما سبق إلى أن الأصوليين قد حاولوا، من الناحية الدلالية، وضع أيديهم على الفارق بين ا لجملتين التامة والناقصة، وكانت لهم في هذا عدة آراء: فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ الجملة التامّة تعبر عن إثبات نسبة بين شيئين، أما الجملة الناقصة فتعبّر عن النسبة الثابتة بينهما. بمعنى أنَّ من يقول: "الأرض كروية" يريد بقوله هذا أن يُثبت الكروية للأرض، بينما من يقول: "الأرض الكروية" يريد أن يتحدث عن نسبة ثابتة ومعلومة من قبلُ بين الأرض والكروية ولايريد إثبات هذه النسبة الآن.

وذهب بعض آخر إلى أن الفارق يعود إلى كون الجملة التامة دالة على نسبة واقعية فيما تدل الجملة الناقصة على نسبة تحليلية (اندماجية). فجملة "الأرض كروية" يدرك الذهن منها نسبة واقعية غير اندماجية لأنه يدرك منها طرفين غير مندمجين بينهما نسبة (الأرض) و (كروية)، بينما جملة "الأرض الكروية" لا يدرك الذهن منها إلا مفهوماً واحداً هو (الأرض الكروية)، ولا تستفاد منها نسبة الكروية إلى الأرض إلا بواسطة التحليل لهذا المفهوم المندمـج (٥٩). وهناك رأي ثالث يرى الفارق كامناً في أن الجملة التامـة موضوعة لقصد الحكاية والإخبار في الجملة الخبرية ولقصد إبراز أمر ما في نفس المتكلم في الجملة الإنشائية، أما الجمل الناقصة فهي موضوعة للتخصيص والتضييق.(٦٠)

وللأصوليين في مقام التفرقة بين الجمل الإنشائية والجمل الخبرية آراء عديدة مبنية على الدلالة. **فثمـة رأي** يذهب إلى أنّ المعنى المفهوم منهما واحـد،

والفرق إنما هو في قصد المتكلم، فأنت قد تقول: (بعتُ) قاصداً إخبار السامع ببيعك الواقع في الماضي، وقد تقول: (بعتُ) قاصداً إنشاء البيع الآن، فتكون الجملة الأولى خبرية فيما تكون الثانية إنشائية. ولا يخفى أنَّ هذا الرأي إنما يأتي في صورة الجمل المشتركة بلفظ واحد بين الإنشاء والإخبار كالمثال، ولا يأتي فيما يختص به كل من الإنشاء والإخبار من أنماط تركيبية. **وثمة رأي ثانٍ** يذهب إلى أن الاختلاف بين الخبر والإنشاء ثابت في كيفية الدلالة

ذاتها (أي بغض النظر عن قصد المتكلم)، فالجملة الإنشائية دلالتها على مدلولها بمعني إيجادها له باللفظ بينما الجملة الإخبارية دلالتها على مدلولها بمعنى إخطارها للمعنى وكشفها عنه. **والرأي الثالث** في المسألة يقول: إن الجملة الخبرية موضوعة لنسـبة تامة منظوراً إليها بما هي نسـبة يراد تحقيقها، وليس استعمال الجملة الإنشـائية في معناهـا إيجـاداً للمعنى باللفظ كما كان الرأي الثاني يقول.(٦١)

أما بشأن اسمية الجملة وفعليتها، فلم يقنع جمع من الأصوليين بالأساس الشكلي للتفرقة بينهما، أعني الأساس القائل بأنَّ الجملة المصدرة باسم اسمية والمصدرة بفعل فعلية، بل حاولوا بناء تفرقتهم بينهما على أساس دلالي مأخوذ من طبيعة الإسناد في كل منها. فذهبوا إلى أن الجملة الاسمية قضية حملية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع المحمول في المصداق، فأنت بقولك: "زيد قادم" تريد أن تفيد السامع أنَّ هناك فرداً خارجياً معيَّناً يصدق عليه كلا المفهومين زيد وقادم، فزيد هو القادم، والقادم هو زيد. ومن هنا تكون الجملة الاسمية مكونة من عمدتين في الكلام هما الموضوع والمحمول. وأما الجملة الفعلية فليس فيها حمل شيء على شيء والحكم باتحادهما مصداقاً، وإنما هي مشتملة على نسبة حدث (والحدث هنا هو وحده العمدة) إلى من صدر عنه (أي نائب الفاعل)، وهذا المنسوب إليه ليس في الركنية بمثابة الحدث، لأنه لايعدو أن يكون متعلقاً من متعلقاته. وبناءً على هذا الفهم لطبيعة الجملتين ذهب جمع من الأصوليين إلى كون مثل قولنا "زيد جاء" جملة فعلية. (٦٢)

ولا يجد المرء بـداً من الإشارة إلى مبحث انفرد الأصوليون بالتطرق إليه، ألا وهو مبحث "مفهوم الجملة" بقسميه الموافق والمخالف. (٦٣) فمفهوم الموافقة (أو دلالة الفحوى أو القياس الجلي) يقصد به أنَّ سياق الكلام ربما يعين أحياناً على فهم حكم من باب الأولوية من خلال الحكم المذكور بصراحة. ومثاله قوله تعالى: "**ولا تقل لهما أفٍّ**" ، فهو يدل بصراحته على حرمة قول "أف" من الولد لوالديه، ولكنه بفحواه في هذا السياق يدل بالأولوية على تحريم ما فوق التأفف من الشتم أو الإهانة أو الضرب. ومفهوم المخالفة يُقصَد به فهم نقيض الحكم المذكور - إذا كان مقيداً بقيد كالشرط أو الصفة أو الغاية أو العدد أو اللقب -عند انتفاء ذلك القيد. فعندما يقول سبحانه: "**وإن كُنَّ أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن**"، يكون المستفاد عدم وجود النفقة على المطلقة المعتدة إذا لم تكن حاملاً؛ لأن وجوب النفقة قد قيَّدته الآية بالشرط (وهو وجود الحمل). "**ويختلف الأصوليون بصفة عامة في الاعتماد على مفهوم المخالفة في تفسير نصوص القرآن والسنة، ومن ثم في استثمار الأحكام منها، فالحنفية وبعض المتكلمين والفقهاء من غيرهم لا يعدونه طريقاً من طرق التفسير وإثبات الأحكام، وهو**

ما يميل إليه الغزالي، بينما يذهب الجمهور ومنهم الشافعي ومالك والأكثرون من أصحابهما إلى القول به في غالب أنواعه بشروط خاصة".(٦٤)

والقارئ لبحوثهم اللغوية بعامة وما يرتبط منها بموضوعنا بخاصة يحسّ بأنه كان واضحاً لديهم، أو لدى أكثرهم، أنَّ لهم منحى خاصاً في التعامل مع القضايا اللغوية، ولهم شخصيتهم العلمية المتميزة عن غيرهم من النحاة والبلاغيين، ولذلك تراهم يقرّون ، بكل يسر وسهولة، بمخالفتهم للنحاة؛ فالآمدي مثلاً -وبعد أن ذكر ماذهب إليه أكثر الأصوليين من أن الكلمة الواحدة، إذا كانت مركبة من حرفين فصاعداً، تعدّ كلاماً وذكر اختلافهم فيما اجتمع من كلمات وهو غير مفيد- يقول: **"والنزاع في إطلاق اسم (الكلام) في هذه الصور مائل إلى الاصطلاح الخارج عن وضع اللغة باتفاق من أهل الأدب. وأما مأخذه في اصطلاح أهل اللغة..."**(٦٥).

ومثلُه كلام الشوكاني إذ يقول: " **وقد خصص النحاة الكلام بما تضمن كلمتين بالإسناد، وذهب كثير من أهل الأصول إلى أن الكلمة الواحدة تسمى كلاماً** " (٦٦). وهذا المنحى الخاص تفاوت موقف الأصوليين منه، فمنهم من لم يرغب في التمسك به حينما كان يخالف منحى اللغويين والنحاة، فالرازي مثلاً وبعد أن نقل مخالفة الأصوليين للنحاة في اعتبارهم الكلمة الواحدة كلاماً - قال: **"وقول أهل اللغة في المباحث اللغوية راجع على قول غيرهم."** (٦٧) ومنهم مَنْ تشبَّث بالمنحى الأصولي ولم يكتفِ بذلك، بل أخذ يناقش النحويين في منحاهم، كالآمدي مثلاً، فقد نقل عن النحاة تعريفهم للكلام بأنه **"هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى"، ثم أخذ يقول: "غير أنَّ ما ذكروه من الحد يدخل فيه قول القائل: حيوان ناطق وإنسان عالم وغير ذلك من النسب التقييدية فإنه لا يعد كلامامفيداً وإن أسند فيه إحدى الكلمتين إلى الأخرى. والواجب أن قال (أي بناءً على منحى النحاة أنفسهم) : الكلام ما تألف من كلمتين تأليفاً يحسن السكوت عليه".** (٦٨) مثل هذا الكلام دليل على أنَّ الآمدي لم يكن يرى آراء النحاة على أنها هي الآراء الصحيحة المحكمة دائماً؛ ولذا لم يجد في نفسه مانعاً من التمسك بآراء الأصوليين ومن مناقشة النحاة انطلاقاً من آرائهم هم، وإن كان من غير الواضح السر الذي دعاه إلى اعتبار مثل "قول القائل: حيوان ناطق وإنسان عالم وغير ذلك من النسب التقييديّة" استناداً، مع وضوح أنه ليس كذلك.

كان للأصوليين فضل غير منكور على مباحث الجملة والكلام وما يرتبط بهما، فقد أضافوا إليها إضافات لم يسبقهم إليها غيرهم، وهم إذا تناولوا بالدرس مباحث يتناولها غيرهم فإنهم يتناولونها، عادة، بنحو متميّز، نتيجةً لدقتهم التي لا ترضي بأن تطفو على السطح من دون

أن تكتنه الأعماق وتسبرها. وأحسب أن دقتهم هذه قد أبانت عن ذاتها فيما سلف من آراء.

ولعلم المنطق حضور واضح في مباحث الأصوليين وتقسيماتهم، ويظهر هذا الحضور بجلاء في مقدمات كتبهم التي يسوقون فيها، عادةً، أموراً ليست من علم الأصول في شيء مع اعترافهم بذلك، فالغزالي في مقدمة "المستصفى" يقول: " **نذكر في هذه المقدمة مدارك العقول وانحصارها في الحد والبرهان، ونذكر شرط ا لحد الحقيقي وشرط البرهان الحقيقي وأقسامهما على منهاج أوجز مما ذكرناه في كتاب محك النظر وكتاب معيار العلم. وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ولا من مقدماته الخاصة به، بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً. فمن شاء ألا يكتب هذه المقدمة فليبدأ بالكتاب من القطب الأول فإن ذلك هو أول أصول الفقه**" (٦٩).

وهم ، لأجل التوصل إلى التقسيم الثلاثي المعروف للألفاظ المفردة، يتبعون منهجاً منطقياً عقلياً، فيقولون: "**وهو إما أن يصح جعله أحد جزئي القضية الخبرية التي هي ذات جزئين فقط أو لايصح. فإن كان الأول فإما أن يصح تركب القضية الخبرية من جنسه أو لايصح. فإن كان الأول فهو الاسم وإن كان الثاني فهو الفعل. وأما قسيم القسم الأول فهو الحرف**". (٧٠)

ويقولون: " **والأقوال إما أن تكون أصلاً في الإفادة، وإما أن تكون تابعة لغيرها في الإفادة، كالحروف التي إما أن تغيّر فوائد الأسماء والأفعال فتحصل فوائدها متراخية متعقبة. وما يكون أصلاً في الإفادة إمّا أن يفيد معنى مقترناً بزمان وهو الأفعال، وإما أن يفيد معنى غير مقترن بزمان وهو الأسماء**". (٧١)

ثالثاً: الجملـة عنـد البلاغيـين:

نبع اهتمام علماء البلاغة بالجملة من عنايتهم ببيان ما يكون به الكلام فصيحاً وبليغاً، إذ إنَّ " **الكلام، أيّدك الله، يحسن بسلاسته وسهولته ونصاعته وتخيّر لفظه وإصابة معناه وجودة مطالعه ولين مقاطعه واستواء تقاسيمه وتعادل أطرافه وتشبّه أعجازه بهواديه وموافقة مآخيره لمباديه، مع قلة ضروراته بل عدمها أصلاً حتى لا يكون لها في الألفاظ أثر فتجد المنظوم مثل المنثور في سهولة مطلعه وجودة مقطعه وحسن رصفه وتأليفه وكمال صوغه وتركيبه. فإذا كان الكلام كذلك كان بالقبول حقيقاً وبالتحفظ خليقاً**".(٧٢) العناية أوجها لدى عبدالقاهر الجرجاني الذي أنكر أن توصف الكلمة المفردة بالفصاحة مالم تقع في سياق جملة كاملة، متسائلاً: "**وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة ، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: لفظة متمكنة**

ومقبولة، وفي خلافه: قلقة ونابية ومستكرهة إلا وغرضهم أن يعبِّروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً للتالية في مؤداها؟" (٧٣) وكانت هذه النقطة الأساس الذي بنى عليه نظريته في "النظـم".

وجهود الجرجاني، في معظمها، منصبّة على الدلالة، في محاولة لتلمس الفوارق الكامنة بين التراكيب الكلامية المختلفة التي قد تبدو، في بادئ النظر، متطابقة المعاني، كمحاولته التفريق بين: زيد منطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد إذ قال: "**اعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كـان، لامن زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء. وإذا قلت: زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان، إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره، وليس كذلك إذا قدمت المنطلق فقلت: المنطلق زيد، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك فلم تثبته ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: المنطلق زيد، أي هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد**". (٧٤)

هذه النظرة الثاقبة أوصلته إلى قناعة تامة بأنه لايمكن لجملتين مختلفتي الألفاظ أن تحملا المعنى نفسـه دون أي فارق فقال: " **... لا سبيل إلى أن تجيء إلى معنى بيت من الشـعر أو فصل من النثـر فتؤديه بعينه وعلى خاصيتـه وصفتـه بعبارة أخرى حتـى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك، لا يخالفـه في صفة ولا وجه ولا أمر من الأمور**" . (٧٥)

الكلام والجملة عند البلاغيين:

يبدو أنَّ مسألة العلاقة بين الجملة والكلام لم تنل من الاهتمام لدى البلاغيين ما نالته لدى الأصوليين والنحاة؛ ولذا لا يجد الباحث في هذا المجال تصريحاً واضحاً، إلاَّ ما كان من إنكار ابن سنان الخفاجي على النحاة اشتراطهم الفائدة في الكلام (٧٦)، مما يدل على كونه يذهب إلى الترادف بين لفظتي الكلام والجملة. وفيما عدا هذا لا نعثر إلاَّ على إشارات ضئيلة لا تكاد تقوى على إرواء الغليل، ومن هذه الإشارات أن الجرجاني بعد أن نقل قول سيبويه: " **إنما تحكي بعد (قلتُ) ما كان كلاماً لا قولاً" علّق عليه بقوله: "وذلك أنه معلوم أنك لا تحكي بعد (قلتُ)، إذا كنت تنحو نحو المعنى، إلا ماكان جملة مفيدة ....** " . (٧٧) فـ "الكلام" في عبارة سيبويه فسَّره الجرجاني بـ "الجملة المفيدة"، مما قد يشير إلى أن هناك من الجمل ما ليس بمفيد فلا يسمى كلاماً، فيكون الجرجاني من الذاهبين إلى كون الجملة أعم من الكلام.

ومن الإشارات الباهتة أيضاً أن الخطيب القزويني قد ذكر في موضع من "الإيضاح": "**أن**

الكلام إما خبر أو إنشاء " . (٧٨) ثم ذكر، في موضع آخر منه، ما يُفهم منه أنَّ الذي ينقسم إلى خبر وإنشاء هو الجُمل (٧٩). وهذا قد يدعو قائلاً إلى أن يقول بأن القزويني يذهب، إذن، إلى القول بالترادف بين الجملة والكلام. لكن هذا القائل يبقى مجازفاً، طالما أنه يريد استخلاص مالم يكن المؤلف بصدد بيانه أصلاً.

مواقع الجملة:

مواقع الجملة هنا الأغراض البلاغية التي تدعو المتكلم إلى الإتيان بجملة، فقد ذكر السكاكي والقزويني(٨٠) أنَّ المتكلم لا يأتي بالمسند جملة إلا لأحد سببين: إما لقصد التقوِّي وإما لكون المسند سببياً. أما التقوي فراجع إلى تكرر الإسناد في مثل قولنا "زيد قام"، حيث إنَّ الفعل "قام" هنا قد أُسند إلى الضمير الراجع إلى "زيد"، وأسند الفعل مع ضميره إلى المبتدأ "زيد" لمقام الخبرية، فكأن الفعل قد أسند إلى زيد مرتين، وكأن قولنا "زيد قام" هو في قوة قولنا: "قام زيد قام زيد"، ومن هنا يحصل التقوّي. هذا على رأي السكاكي الذي اختاره العلامة الطيبي (٨١) أيضاً.

أما الجرجاني فله في التقوّي رأي آخر قال: " **لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه. وإذا كان كذلك فإذا قلت: عبدالله، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام، أوقلت : خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقَدَّمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المهيَّأ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق. وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غُفْلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فُسِّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار**" .(٨٢)

ويرى التفتازاني (٨٣) أن الفارق بين البيانَيْن يتضح في مثل قولنا: "زيد ضربتُه" و "زيد مررتُ به"، إذ لا يكون التقوي حاصلاً بناء على بيان السكاكي؛ لأن الفعل لم يُسند إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ، فلم يحصل تكرر للإسناد. بينما يكون التقوي متحققاً في الجملتين بناء على بيان الجرجاني؛ لأنه لا يشترط أكثر من أن يتقدم المبتدأ فيتلهف السامع لسماع خبره، وحينما يأتي الخبر بعد ذلك فإنه يدخل دخول المأنوس به.

أما السببي فيفسره التفتازاني بأنه: "**جملة عُلِّقَت على مبتدأ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة**".(٨٤)

ويفسره الطيبي بأن: " **يكون المسند الثاني مسنداً إلى متعلق المبتدأ**". (٨٥) ومن أمثلة ذلك: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد ضربته، وزيد مررتُ به .... الخ.

أنواع الجمل عند البلاغيين:

تناول البلاغيون الجمل وقسّموها بناء على أساسين رئيسين هما:

الأول: الأساس الوظيفي العام، وعليه قسّم السكاكي كلام العرب إلى خبر وطلب (٨٦)، وهو التقسيم الذي عدّله الخطيب القزويني، بعد ذلك، ليصبح الكلام منقسماً، إلى خبر وإنشاء(٨٧).

ولّما كان المائز الرئيس بين الخبر والإنشاء هو احتمال الصدق والكذب وعدمه، فقد رأى السكاكي وتلامذته من بعده أنفسهم ملزمين -بوحي من منهجهم الذي سمّاه الدكتور علي عشري زايد: "المنهج التقنيني المنطقي"، وقال عنه: "وهو ذلك المنهج الذي يهتم بالقانون والقاعدة على حساب التذوّق الفني والتحليل الأدبي، والذي تحوّلت البلاغة في إطاره إلى مجموعة من القواعد والتعريفات والتقسيمات الجامدة" (٨٨) - بالتحقيق في معنى "الصدق والكذب"، فذكر السكاكي(٨٩) معنيين لهما: المعنى الأول هو أنّ صدق الخبر مطابقته للواقع الخارجي وكذبه عدمها، والمعنى الثاني هو أنّ صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر وكذبه عدمها.

وأضاف القزويني معنى ثالثاً نسبه إلى الجاحظ، وخلاصته أن صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق وكذب الخبر عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق، وفي غير هاتين الصورتين لا يكون الكلام صدقاً ولا كذباً (٩٠). "وهكذا تحوّلت الدراسة الأسلوبية إلى ساحة للجدل العقلي الذي يبتعد عن جوهر الموضوع ..." (٩١).

والثاني: أساس ما تبتدئ به الجمل، وهو الأساس المأثور عن النحاة كما سبق بيانه. ومع أن الدكتور فضل حسن عبّاس يرى أن تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية هو من القضايا الأولية في هذا العلم(٩٢)، فإن الباحث قد يلاحظ لدى البلاغيين شيئاً من الميل إلى عدم حصر أنفسهم في نطاق هذا التقسيم الثنائي، وإن بدا هذا الميل قَلقاً أحياناً؛ فعبد القاهر الجرجاني يُصَرِّح بميله إلى اعتبار الجمل على أربعة أنواع في قوله: "**وهل رأيتم إذ قد عرفتم صورة المبتدأ والخبر وأن إعرابهما الرفع، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره فتعلموا أنه يكون مفرداً وجملة، وأ المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميراً له وإلى ما لا يحتمل الضمير، وأنّ الجملة على أربعة أضرب ...**"(٩٣).

ويوحي السكاكي بوجود مثل هذا الميل لديه، فهو يقول: " **وأما الاعتبار الراجع إلى المسند من حيث هو مسند أيضاً فككونه متروكاً او غير متروك، وكونه مفرداً أو جملة، وفي كونه جملة من كونها اسمية أو فعلية او شرطية أو ظرفية**"(٩٤). لكنه بدل ذلك يصرّح بعدم وجود هذا الميل عنده: " ... **ويظهر لك من هذا أن مرجع الجمل الأربع إلى اثنتين: اسميّة وفعليّة**"(٩٥) ، مما يعني أنه كان، في عبارته المتقدمة قبل هذه، يتحدث على غير رأيه هو.

وأما الخطيب القزويني فيقول: "**واسميتُها وفعليتُها وشرطيتُها لما مر، وظرفيتُها لاختصار الفعلية إذ هي مقدَّرة بالفعل على الأصح**" (٩٦). ومن هذه العبارة يتضح أنه لم يرفض سوى اعتبار الجملة الظرفية مستقلة، فهي جملة فعلية في نظره. وأما الجملة الشرطية فهي نوع مستقل من الجمل إلى جانب الاسمية والفعلية، مما يعني أن التقسيم ثلاثي في رأيه.

والفضل الذي لا يمكن، بحال، تناسيه للبلاغيين هو أن تقسيمهم هذا -وإن بدا، من حيث منطلقه- شكلياً ساذجاً، فإنه، في حقيقته، لم يكن معزولاً عن إدراك واع لطبيعة الجمل الاسمية والجمل الفعلية، وما يمتاز به كل من النوعين عن الآخر. نجد هذا، بوضوح، في قول الجرجاني: "**فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تُحدِّث عنه بفعل فقدَمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين: أحدهما جلي لا يشكل: وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد. ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدَّعي الانفراد بذلك والاستبداد به. والقسم الثاني: أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً من قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد. ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء ...**" (٩٧).

ومثل هذا الكلام عن الجملة الاسمية نجده أيضاً لدى يحيى بن حمزة العلوي في الفصل الذي عقده في "الطراز" للتمييز بين استعمالات الجمل الاسمية والجمل الفعلية: "**فأنت إذا جئت بالجملة الفعلية فقلت: قام زيد، فليس فيه إلا الإخبار بمطلق القيام مقروناً بالزمان الماضي من غير أن يكون هناك مبالغة وتوكيد...**" (٩٨).

وقد تحدَّث ابن الأثير في الفصل الذي سمّاه: "الخطاب بالجملة الفعلية والجملة الاسمية والفرق بينهما" عن تحقيق المعنى وتوكيده في ذهن السامع، بالمضمون الذي تقدَّم نقله عن الجرجاني، ولكن مع شيء من التفصيل (٩٩).

وعبدالقاهر الجرجاني كان قد لحظ فارقاً مهماً بين دلالتي الاسم والفعل حين قال: "**إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء**"(١٠٠).

ووقف السكاكي وتابعوه على هذا الفارق فاتخذوه فارقاً يميّز بين الجملتين الاسمية والفعلية دلالياً. قال السكاكي: " **وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي إذا كان المراد التجدد كقولك: زيد انطلق أو ينطلق، فالفعل موضوع لإفادة التجدد، ودخول الزمان الذي من شأنه التغيّر في مفهومه مؤذن بذلك ... وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي إذا كان المراد خلاف التجدد والتغيّر كقولك: زيد أبوه منطلق، فالاسم إن دل على التجدد لم يدل عليه إلا بالعرض** "(١٠١).

وقال القزويني : " **وفعليتُها لإفادة التجدد واسميتُها لإفادة الثبوت، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ...**"(١٠٢) ومن المعاصرين مَنْ سعى إلى جمع كل ما نُقل ههنا عن القدماء وعرضه بصورة واضحة، كما هو الحال مع الدكتور أحمد مطلوب(١٠٣).

أجـزاء الجملـة:

ذكر الجرجاني أنَّ " **مختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه....**"(١٠٤)، ومن هنا اهتم البلاغيون بالمسند والمسند إليه والإسناد نفسه، قال السكاكي: "**وإذ قد عرفت أن الخبريرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذي نسميه الإسناد الخبري كقولنا: شيء ثابت، شيء ليس ثابتاً، فأنت بالأول تحكم بالثبوت للشيء، وفي الثاني باللاثبوت للشيء، عرفت أن فنون الاعتبارات الراجعة إلى الخبر لا تزيد على ثلاثة: فن يرجع إلى حكم، وفن يرجع إلى المحكوم له وهو المسند إليه ، وفن يرجع إلى المحكوم به وهو المسند**"(١٠٥).

وتحدَّث البلاغيون أيضاً عن التقسيم الثلاثي المعروف إلى: اسم وفعل وحرف (١٠٦). لكن حديثهم هذا عن الجزئيات لم يمنعهم من النظر إلى الأثر الكلي لها حينما تكون مجتمعة معاً في سياق جملة أو كلام مفيدة معنى واحداً كليّاً، فالجرجاني يقرّب هذا المعنى بقوله: "**واعلم أنَّ مَثَل واضع الكلام مَثَل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة. وذلك أنك إذا قلت: "ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له"، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد ، لا عدة معان كما يتوهمه الناس؛ وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلّق التي بين افعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه، والأحكامَ التي هي محصول التعلّق**" (١٠٧).

الهوامش:

١- المقابسات: أبو حيان التوحيدي، تحقيق حسن السندوبي، المقابسة ٢٢، ص١٦٩.
٢- إحصاء العلوم: الفارابي، تحقيق د.عثمان أمين، ص٦٨.
٣- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: طاش كبري زاده، ج١، ص٢٨٨.
٤- أرسطو: عبد الرحمن بدوي، ص٤٠.
٥- السابق نفسه، ص٤٠.
٦- السابق نفسه، ص٤١.
٧- قد اتفقنا على غض النظر عن شبهة نسبة الكتاب إلى غير أرسطو.
٨- تلخيص كتاب العبارة: ابن رشد ص٦٥ وشرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة ص٤٨.
٩- فن الشعر: أرسطو، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ص٥٥.
١٠- الخطابة: أرسطو، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ص٢٠٦.
١١- الشفاء: ابن سينا، المجلد الأول، كتاب العبارة، ص٢٩.
١٢- تلخيص كتاب العبارة: ابن رشد، ص٦٣.
١٣- منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، ج١، ص٦١.
١٤- كذا، والصحيح "وتمشي" بقرينة قوله "وكذلك التاء" وبقية كلامه.
١٥- الشفاء: ابن سينا، المجلد الأول، كتاب العبارة، ص١٨.
١٦- منطق أرسطو، ج١، ص٦٢.
١٧- في التفكير النحوي عند العرب، دكتور زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربيّة، ط١، بيروت١٩٨٦م.
١٨- دراسات نقديّة في النحو العربي، دكتور عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة ١٩٥٧: ص١٠.
١٩- الإيضاح في علل النحو للزّجّاجي، تحقيق الدكتور مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٢: ص٤٤.
٢٠- دراسات نقديّة في النحو العربي.
٢١- فن الشعر لأرسطو طاليس، ترجمة وتحقيق بدوي، دار الثقافة، بيروت:٥٦، وتقويم الكر النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت:ص٨٠.
٢٢- اللغة العربية مبناها ومعناها: ٩٠ وما بعدها. النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: ص٣٦ وما بعدها.
٢٣- فن الشعر لأرسطو طاليس: ص٥٥.
٢٤- Dixon, What is Language, p. 43.
٢٥- منطق أرسطو، ج١، ص٦٢.
٢٦- أنظر هذا التقسيم لدى ابن رشد مثلاً: تلخيص كتاب العبارة، ص٦٦.

٢٧- منطق أرسطو، ج١، ص٦٣.

٢٨- تلخيص كتاب العبارة: ابن رشد، ص٦٩؛ وتحرير القواعد المنطقية: الرازي، ص٨٢.

٢٩- تحرير القواعد المنطقية: قطب الدين محمود الرازي، ص٨٢.

٣٠- متن الرسالة الشمسية الموجود في تحرير القواعد المنطقية، ص٨٢.

٣١- السابق نفسه، ص٨٤.

٣٢- شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص٥٣.

٣٣- انظر: مناهج البحث عند مفكري الاسلام: د.علي سامي النشار، ص٥٧-٥٨.

٣٤- شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص٦٤.

٣٥- الشفاء: ابن سينا، المجلد الأول، كتاب العبارة، ص٧٦.

٣٦- الشفاء: ابن سينا، المجلد الأول، كتاب العبارة، ص٣٩.

٣٧- تلخيص كتاب العبارة: ابن رشد، ص٦٩.

٣٨- الشفاء: العبارة، ص٧٨.

٣٩- إحصاء العلوم: الفارابي، ص٧٧.

٤٠- تلخيص كتاب العبارة: ابن رشد، ص٦٩.

٤١- انظر: كلام الدكتور جيرار جهامي في مقدمته التحليلية لكتاب ابن رشد "تلخيص منطق أرسطو"، ج١، ص٩٠، الإيضاح للزجاجي، ص٤٤؛ ودراسات نقدية في لانحو العربي لعبد الرحمن أيوب، ص٦٠؛ والنحو العربي ولادرس الحديث، لعبده الراجحي، ص٨٩.

٤٢- الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، ج١، ص٦-٧، ويراجع: المنخول من تعليقات الأصول: الغزالي، ٤ص.

٤٣- التصوّر اللغوي عند الأصوليين: د.السيد أحمد عبد الغفّار، ص٦٩.

٤٤- أنظر مثلاً: المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين الرازي، ج١، ق١، ص٢٣٣-٢٩٧.

٤٥- روضة الناظر وجُنة المناظر: المقدسي، ص١٥٦، وينظر أيضاً: اللمع في أصول الفقه: الفيروز آبادي، ص٧.

٤٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني، ص١٢، وانظر أيضاً: الإحكام للآمدي، ج١، ص٥٥.

٤٧- البحث النحوي عند الأصوليين: د.صطفى جمال الدين، ص٢٤٤.

٤٨- البحث النحوي عند الأصوليين: د.مصطفى جمال الدين، ص٢٥١.

٤٩- المنخول من تعليقات الأصول: أبو حامد الغزالي، ص٧٩.

٥٠- واضحٌ هنا ميل الرازي إلى الرأي المعروف عن النحاة من اشتراط الإفادة في "الكلام"، مخالفاً بذلك ما هو معروف لدى الأصوليين كما سبق. وستآتي الإشارة إلى منحاه هذا لاحقاً.

٥١- المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين الرازي، ج١، ق١، ص٢٣٩-٢٤٠.

٥٢- المنخول من تعليقات الأصول: الغزالي، ص١٠٢.

٥٣- البحث النحوي عن الآصوليين: د.مصطفى جمال الدين، ص١٢.

٥٤- المستصفى من علم الأصول: الغزالي، ج١، ص٣٠؛ ويرجع كذلك: التحصيل من المحصول: الأرموي، ج١، ص٢٠٠.

٥٥- يُراجع: المنخول من تعليقات الأصول: الغزالي، ص١٦٤.

٥٦- السابق نفسه، ص٧٤.

٥٧- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: الأنصاري، مطبوع بذيل المستصفى للغزالي، ج١، ص٢٠٣.

٥٨- أنظر: التحصيل من المحصول: الأرموي، ج١، ص٢٢١-٢٣٩؛ والمعتمد لأبي الحسين البصري، ج١، ص١٦-٣٨.

٥٩- دروس في علم الأصول: السيد محمد باقر الصدر، الحلقة الثالثة، القسم الأول، ص١٠٣.

٦٠- أنظر تفصيلات هذه الآراء في: البحث النحوي عند الأصوليين، ص٢٤٥-٢٤٧.

٦١- أنظر: التفصيلات في: دروس في علم الأصول: السيد الصدر، ج٣، ق١، ص١٠٤-١٠٦.

٦٢- أنظر: البحث النحوي عند الأصوليين، ص٢٤٩-٢٥٠.

٦٣- أنظر مثلاً: المنخول للغزالي، ص٢٠٨ وما بعدها.

٦٤- دراسة المعنى عند الأصوليين: د.طاهر سليمان حمودة، ص١٥٥-١٦٥.

٦٥- الإحكام: الآمدي، ج١، ص٥٥-٥٦.

٦٦- السابق نفسه، ج١، ص٥٥.

٦٧- المحصول في علم أصول الفقه: الرازي، ج١، ق١، ص٢٣٨.

٦٨- الإحكام: الآمدي، ج١، ص٥٦.

٦٩- المستصفى من علم الأصول: الغزالي، ج١، ص١٠.

٧٠- الإحكام: الآمدي، ج١، ص١٣.

٧١- المعتمد في أصول الفقه: أبو الحسن محمد البصري المعتزلي ١/١١-١٢.

٧٢- كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، ص٦٩.

٧٣- دلائل الإعجاز: الجرجاني، بتحقيق محمود شاكر، ص٤٤-٤٥.

٧٤- السابق نفسه، ص١٧٧-١٨٧.

٧٥- السابق نفسه، ص٢٦١.

٧٦- سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، ص٢٢ ومابعدها، وهمع الهوامع: السيوطي ١/٣١.

٧٧- دلائل الإعجاز: الجراجاني، ص٣٥٢.

٧٨- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، ص١٧.

٧٩- السابق نفسه، ص٥٣.

٨٠- مفتاح العلوم: السكاكي، ص٢١٧، وتلخيص المفتاح: القزويني، ص١١٥.

٨١- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان: العلامة الطيبي، ص٩٧.

٨٢- دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص١٣٢.

٨٣- مختصر المعاني: التفتازاني، مطبوع في ذيل تلخيص المفتاح، ص١١٥.

٨٤- مختصر المعاني: التفتازاني، ذيل تلخيص المفتاح، ص٩٨.

٨٥- التبيان: لطيبي، ص٩٧.
٨٦- مفتاح العلوم: السكاكي، ص١٦٤.
٨٧- الإيضاح: القزويني، ص١٧.
٨٨- البلاغة العربية: د.علي عشري زايد، ص٢٠٥.
٨٩- مفتاح العلوم: السكاكي، ص١٦٦-١٦٧.
٩٠- تلخيص المفتاح: القزويني، ص٢٨-٢٩.
٩١- البحث البلاغي عند العرب: د.شفيع السيّد، ص١٤٦.
٩٢- البلاغة فنونها وأفنانها: د.فضل حسن عبّاس، ٨٨/١.
٩٣- دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص٣٠.
٩٤- مفتاح العلوم: السكاكي، ص١٦٨.
٩٥- السابق نفسه، ص٢١٩.
٩٦- تلخيص المفتاح: القزويني، ص١١٦.
٩٧- دلائل الاعجاز: الجرجاني، ص١٢٨. ١٢٩.
٩٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، ج٢، ص٣١.
٩٩- المثل السائر: ابن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، ص٥١.
١٠٠- دلائل الاعجاز: الجرجاني، ص١٧٤.
١٠١- مفتاح العلوم: السكاكي، ٢١٨.
١٠٢- الإيضاح: الخطيب القزويني، ص٩٩.
١٠٣- أساليب بلاغية: د.أحمد مطلوب، ص١٤١، ١٤٢.
١٠٤- دلائل الاعجاز (المدخل): الجرجاني، ص٧.
١٠٥- مفتاح العلوم: السكاكي، ص١٦٧.
١٠٦- دلائل الاعجاز (المدخل): الجرجاني، ص٤.
١٠٧- السابق نفسه، ص٤١٢، ٤١٣.

المصادر والمراجـــع

١- إحصاء العلوم: أبو نصر الفارابي، تحقيق د. عثمان أمين، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨.

٢- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة ١٩٦٨.

٣- إرشـاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة ١٩٣٧م.

٤- أساليب بلاغية: د. أحمد مطلوب، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.

٥- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة ، ١٩٥٩م.

٦- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تحقيق بهيج غزاوي، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٨م.

٧- البحث البلاغي عند العرب: د. شفيع السيّد، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

٨- البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠م.

٩- البلاغة العربية: علي عشري زايد، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٧٧م.

١٠- البلاغة فنونها وأفنانهـا: د. فضل حسن عبّـاس، ط٢، دار الفرقان، عمّـان، ١٩٨٩م.

١١- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان: شرف الدين الطيبي، تحقيق د. هادي عطية الهلالي، ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت ١٩٨٧م.

١٢- تحرير القواعد المنطقية: قطب الدين محمود الرازي، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

١٣- التحصيل من المحصول: سراج الدين الأرموي، تحقيق د. عبدالحميد علي أبو زنيد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨م.

١٤- التصوير اللغوي عند الأصوليين: د. السيد أحمد عبدالغفار.

١٥- تلخيص كتاب العبارة: ابن رشد، تحقيق د. محمود قاسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.

١٦- تلخيص كتاب العبارة: الخطيب القزويني، وبذيله مختصر المعاني: التفتازاني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٧- تلخيص منطق أرسطو: ابن رشد، تحقيق د. جيرار جهامي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت،١٩٨٢.

١٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة،، بغداد، ١٩٩٠م.

١٩- دراسات نقديّة في النحو العربي، دكتور عبدالرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٧م.

٢٠- دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية، مصر، د.ت.

٢١- دروس في علم الأصول: محمد باقر الصدر، ط٢، مجمع الصدر العلمي، قم، إيران، ١٤٠٨هـ.

٢٢- دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.

٢٣- روضة الناظر وجُنة المناظر: ابن قدامة المقدسي، مراجعة سيف الدين الكاتب، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١م.

٢٤- سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، شرح عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٩٦٩م.

٢٥- شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة: تحقيق ولهلم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي، ط٢، دار المشرق، بيروت، د.ت.

٢٦- الشفاء: ابن سينا، تحقيق الأب قنواتي ورفيقيه، منشورات مكتبة النجفي، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.

٢٧- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي اليمني، مطبعة المقتطف، مصر، ١٩١٤م.

٢٨- فن الشعر، أرسطو طاليس، ترجمة وتحقيق عبدالرحمن بدوي، دار الثقافة ، بيروت.

٢٩- في التفكير النحوي عند العرب، دكتور زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربيّة، ط١، بيروت ١٩٨٦م.

٣٠- كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.

٣١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٠م.

٣٢- اللغة العربيّة مبناها ومعناها، دكتور تمام حسّان، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط٣، القاهرة ١٩٧٧م.

٣٣- المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين الرازي، تحقيق د. طه العلواني، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٧٩م.

٣٤- المستصفى من علم الأصول: أبو حامد الغزالي، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت، بالأوفست عن الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٢٢هـ.

٣٥- المعتمد في أصول الفقه: أبو الحسين البصيري المعتزلي، تحقيق محمد حميدالله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٦٤م.

٣٦- مفتاح العلوم: السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٧- من أسرار اللغة: د. ابراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

٣٨- مناهج البحث عند مفكري الإسلام: د. علي سامي النشار، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨م.

٣٩- المنخول من تعليقات الأصول: الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.

٤٠- منطق أرسطو: تحقيق عبدالرحمن بدوي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م.

٤١- النحو العربي والدرس الحديث، دكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م.

٤٢- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، دكتور محمد صلاح الدين مصطفى، دار غريب بالقاهرة، ومؤسسة الصباح بالكويت.

٤٣- Doxon, what is language, p. 43.